النفط الكويتي ينخفض إلى 63,47 دولاراً للبرميل

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 4 سنتات ليبلغ مستوى 63,47 دولارا للبرميل، وذلك وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية.

قراراتنا الأخيرة بشأن الفائدة راعت تحفيز الاقتصاد وتشجيع «الخاص»

الهاشل: «المركزي» تحرك بمرونة كبيرة لعدم زيادة تكلفة الاقتراض

قال محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل إن المركزي تحرك بمرونة كبيرة فيما يخص قراراتنا بشأن أسعار الفائدة في يونيو وديسمبر الماضيين من أجل عدم زيادة تكلفة الاقتراض في الوقت الذي نسعى فيه لتحفيز الاقتصاد وتشجيع مشاركة القطاع الخاص.

وبحسب محطة بلومبيرغ الإخبارية أضاف الهاشل أن المركزي ومن خلال الجمع بين مختلف أدوات السياسة النقدية، يحاول الحفاظ على تكاليف الاقتراض عند مستويات لا تعرقل النمو مع الحفاظ على مستوى «الجاذبية» في أسعار الفائدة بالعملة المحلية.

وجاءت تصريحات الهاشل على هامش ملتقى اسواق المال العالمية والذي ضم محافظي البنوك المركزية من الاقتصادات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أبوظبي.

ويذكر ان البنك المركزي الكويتي قام بتثبيت سعر الخصم في يونيو وديسمبر الماضيين عند مستويات 2,75٪، وارجع ذلك إلى تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على جاذبية الدينار أمام باقي العملات الأجنبية، حيث ان قرار الإبقاء على سعر الخصم جاء لترسيخ الأجواء المعززة لدعامات تعافي معدلات النمو الاقتصادي ومواصلة التحرك باستخدام أدوات وإجراءات السياسة النقدية المتاحة لديه لتكريس جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية.

وأكد الهاشل أنه يتعين على الجهات الرقابية أن تكون سباقة ومرنة في احتواء التقلبات المالية من خلال استخدام المزيج المناسب من أدوات التحوط الكلي لمواجهة تزايد المخاطر في النظام المالي، بالإضافة إلى اليقظة تجاه تطورات الأوضاع المحلية والخارجية وآثارها على الاستقرار المالي.

وأوضح ان التحلي بالدينامكية والتكيف من خلال السماح للبنوك باستخدام مصدات رأس المال التحوطية لمواصلة الإقراض عند التراجع الاقتصادي.

وأكد الهاشل ان تطبيق بنك الكويت المركزي لإصلاحات بازل 3 وفر أساسا للتقارب الرقابي على المستوى الدولي، إلا ان التحديات تظل قائمة.

وأضاف ان تطبيقات المركزي لمعايير السيولة ورأس المال متوافقة مع لجنة بازل وتوجهات مجلس الخدمة المالية الإسلامية لضمان أقصى درجات التقارب الدولي في مجال الرقابة.

وأشار الى أن جميع البنوك الكويتية مستوفية لمتطلبات معياري كفاية رأس المال والرفع المالي ومستوفية لنسب السيولة وفقا للتدرج قبل الموعد النهائي المحدد في عام 2019.

وأوضح ان المركزي سيستمر في تطلعاته لتطوير حصافة نظامه الاستباقي لضمان الالتزام بأفضل الممارسات الدولية من خلال متابعة التطورات المتسارعة في مجال التكنولوجيا المالية.

والمحافظة على سلامة واستمرار النظام المالي مع دعم الابتكارات التكنولوجية بما يوفر الملاءمة والكفاءة إضافة إلى تطبيق أسلوب البنية التجريبية لتوفير بيئة الاختبار اللازمة للمنتجات وكذلك تقوية إجراءات الأمن السيبراني ونظمه والحد من المخاطر التشغيلية.

وعلى هامش المؤتمر نقلت محطة بلومبيرغ عن مبارك المنصوري محافظ مصرف الإمارات المركزي قوله إن التكنولوجيا المستخدمة في العملات المشفرة والتقنيات المالية الأخرى مفيدة حقا للقطاع المصرفي.

وردا على سؤال خلال مؤتمر للقطاع المالي إن كان رفع أسعار الفائدة الأميركية هذا العام قد يضغط على ربط الدرهم الإماراتي بالدولار، جدد المنصوري التأكيد على أن نظام سعر الصرف الثابت أفاد بلاده.

وأضافت ان محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) أحمد الخليفي أكد أن البنك المركزي يضع السياسة تماشيا مع سياسة سعر فائدة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) وإن لديه ما يكفي من الأدوات للتعامل مع أي ضغط على ربط الريال بالدولار.

د.محمد الهاشل

البنوك الكويتية مستوفية لمتطلبات معياري كفاية رأس المال والرفع المالي

الجهات الرقابية عليها أن تكون سباقة ومرنة في احتواء التقلبات المالية

نستخدم كافة أدوات السياسة النقدية للحفاظ على جاذبية الدينار

تمثل حصة «جنرال أتلانتيك» التي اشترتها في 2011

«وفرة للاستثمار» اشترت 25٪ من «أوك هيلز»

محمود عيسى

قالت وكالة بلومبيرغ الإخبارية ان مجموعة الوفرة الاستثمارية المملوكة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية الكويتية اشترت 25٪ في شركة اوك هيلز أدفايزرز وهي تمثل حصة شركة «جنرال أتلانتيك». وذكرت الوكالة أنه بعد أن تضاعفت أصولها أكثر من الضعف في ست سنوات، قامت شركة اوك هيلز للاستشارات المالية بتجنيد أحد كبار المصرفيين، إريك مولر، من مجموعة جولدمان ساكس المصرفية، بالإضافة الى ثلاثة من موظفيها للاضطلاع بتنظيم أعمال الوساطة ومشاركة مجموعة الوفرة بتلك الحصة الكبيرة.

ونقلت الوكالة عن مصدر مطلع طلب عدم الكشف عن هويته نظرا لسرية الموضوع ان شركة أوك هيل الاستشارية تستثمر في سلسلة قطاعات متعددة الأطياف وتركز على الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر والتي تشمل كل شيء بدءا من الأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري إلى التزامات القروض المضمونة.

وكانت الشركة من بين عدد قليل من مديري الأصول البديلة الكبار الذين استفادوا من الانخفاض التاريخي لأسعار الفائدة والتي دفعت خطط المعاشات والأوقاف وصناديق الثروة السيادية للتوجه نحو نشاطات ائتمان واستثمار مختلفة بحثا عن عوائد أعلى. وارتفعت الأصول المدارة لدى اوك هيل من 12 مليار دولار في عام 2011 إلى 32 مليار دولار في الوقت الحاضر.

ومع تذبذب الأسهم وارتفاع العوائد على سندات الخزانة وسندات الشركات، تستثمر أوك هيل في القروض بأسعار فائدة عائمة والديون المضمونة التي قد تثبت جاذبية إضافية.

وأضافت بلومبرج أن «وفرة» التي تبلغ قيمة أصولها 20 مليار دولار وتتخذ من نيويورك مقرا لها، تملك أيضا حصصا في «تاور بروك كابيتال بارتنرز»، و«ستون بوبينت كابيتال».

في غضون ذلك، كانت شركة جنرال أتلانتيك قد اشترت حصتها في «أوك هيل» عام 2011 ضمن عملية إعادة رسملة مع الملياردير روبيرت باس الذي يملك حصة ثانوية في «أوك هيلز». إضافة إلى نمو أصولها، فتحت «أوك هيل» منذ ذلك الوقت مكاتب في لوس أنجيليس، وهونغ كونغ، ولوكسمبورغ.

وحققت شركة جنرال أتلانتيك ومقرها نيويورك أرباحا من استثمارها، بحسب ما ذكره مصدر مطلع على التفاصيل، رفض الإفصاح عن المعلومات لأنها سرية.

وأضاف المصدر أن مجموعة الوفرة استحوذت أيضا على حصص «جنرال أتلانتيك» في العديد من الأدوات الائتمانية لشركة أوك هيل، ومن المتوقع أن تستثمر في أموال جديدة سيتم جمعها.

«أوك هيلز» تدير أصولاً قيمتها 32 مليار دولار وتركز استثماراتها في القروض والديون المضمونة

رفع سقف الاقتراض الحكومي إلى 25 مليار دينار

«الجمعية الاقتصادية»: لا مبرر فنياً ولا دراسة مهنية تدعم قانون الدين العام

قالت الجمعية الاقتصادية، في بيان صحافي أمس، انها تابعت ما عرض عن مشروع قانون زيادة سقف الاقتراض في الآونة الأخيرة، ومن خلال البحث والتتبع حول هذا الموضوع سواء من خلال اجتماعات سابقة للجمعية مع وزير المالية وبعض المسؤولين وتقييم ما تم اقتراضه إلى الآن من خلال إصدار سندات عالمية ومحلية، فقد أبدت الجمعية الملاحظات التالية:

1ـ للأسف، لم يمتلك مسؤولو الدولة الحجة والإقناع في تأسيس قرارهم بالاقتراض. ومما زاد في قناعتنا هذه تعليق ديوان المحاسبة في تقريره الذي وضعه على مشروع الحكومة بإصدار قانون للسماح لها بالاقتراض حيث أثار هذا المشروع عدة تساؤلات لم يتم الإجابة عليها والتي بينها الديوان بنتيجة مفادها أنه لا يوجد دراسة فنية متخصصة لمشروع الاقتراض الحكومي.

2ـ أن ما يتم إثارته من بعض مسؤولي الدولة أن العوائد لاحتياطيات الدولة المستثمرة تصل الى 6٪ وبالتالي مقارنة هذا العائد مع تكلفة الاقتراض (2,5٪ – 3,5٪) فيه حكمة ومنطق استثماري ولكن هذا التعليق لا يعكس الواقع بل يعكس تفكيرا سطحيا فيه استخفاف للخبرات الوطنية الاقتصادية. وللرد على ذلك فإننا نطرح هذا التساؤل: ما هو مبرر وجود سيولة نقدية من ضمن الاحتياطيات تكاد تصل لأكثر من 20٪ من الاحتياطيات العامة والأجيال القادمة في البنوك المحلية والعالمية موظفة على عوائد في إجمالها متوقع أن تصل الى أقل من 1٪؟ وما هو التبرير لوجود استثمارات في سندات حكومية عالمية وبالأخص السندات الأميركية والتي عوائدها بين (1,5٪ـ2,5٪) طبقا لمدد استحقاقاتها؟

3ـ ما أثاره أعضاء لجنة الميزانيات في مجلس الأمة من وجود أرصدة مالية متراكمة غير ذات حاجة في بعض مؤسسات الدولة قد تصل الى 20 مليار دينار في مؤسسات القطاع النفطي والموانئ وبنك الائتمان وصندوق التنمية وغيرها لا يستلزم وجودها في هذه المؤسسات مما يعكس أن الحاجة للسيولة المالية ليس هو الغاية المطلوبة من القانون.

20 مليار دينار سيولة لدى مؤسسات «النفط» و«الموانئ» و«صندوق التنمية» غير مستغلة

أهمية قصوى للمشروعين في استقطاب الاستثمارات الأجنبية

الشركات التركية عينها على «الحرير» و«الجزر الكويتية»

أكد كبير مستشاري الرئيس التركي وعضو المجلس الشعبي البروفيسور ياسين أقطاي أهمية تطوير مشروعي مدينة الحرير والجزر الكويتية في استقطاب استثمارات أجنبية ضخمة تعود فائدتها على الكويت والمنطقة.

وقال أقطاي في لقاء مع «كونا» أمس بمناسبة زيارته الأخيرة للكويت إن المشروعين سيعملان على تعزيز الاقتصاد الإقليمي وجعل الكويت في مصاف الدول المتقدمة والمتميزة في تنوع اقتصاداتها المختلفة.

وأضاف أن رؤية الكويت الاقتصادية الطموحة حتى 2035 (كويت جديدة 2035) تحتوي على رؤية مثالية ستجعلها هدفا للاستثمار والنمو والتطور وستجعلها بيئة خصبة للاستثمار وتحولها الى منطقة تجارية ضخمة.

وشدد على ان الشركات التركية جادة في الاستثمار في مشروعي مدينة الحرير والجزر الكويتية لاسيما في قطاعات البنى التحتية والطاقة والكهرباء ومشاريع النقل والاستثمار، لافتا إلى استثمار الشركات التركية نحو 7 مليارات دولار في مشاريع بالكويت خلال السنوات القليلة الماضية.

وأضاف أن المؤشرات الأولية تؤكد نجاح الاستثمار والمشاريع القائمة في مشروعي مدينة الحرير والجزر الكويتية وذلك لاستنادهما الى أرضية خصبة وصلبة مما سيجعلها مركزا ماليا كبيرا في السنوات المقبلة يستقطب ويحتضن الشركات الأجنبية.

وحول حجم التبادل التجاري بين البلدين، أفاد بأنه بلغ نحو 1,5 مليار دولار أميركي خلال عام 2017 دولار، مشيرا إلى تضافر الجهود والمساعي بين الجانبين لتعزيز هذا التبادل وتطويره خلال السنوات المقبلة ليبلغ نحو ثلاثة مليارات دولار سنويا.

وأوضح أقطاي أن العلاقات التجارية التي تربط البلدين علاقات «تاريخية» ترتكز على أساس الصداقة والأخوة والقرارات الحكيمة والتعاون المشترك، لافتا إلى أن جسور التواصل المشتركة أثمرت تبادلا اقتصاديا واستثماريا وسياسيا متميزا.

وأعرب عن شكره وتقديره لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد والحكومة الكويتية على الجهود الكبيرة المبذولة من جانبهم في تنظيم مؤتمر «إعادة إعمار العراق» وتجميع نحو 30 مليار دولار لإعادة إعمار العراق، لافتا إلى أنها خطوة مهمة تؤكد مكانة الكويت العالمية والإنسانية.

وحول «مؤتمر المجلس الأعلى لرجال الأعمال التركي في الشرق الأوسط والمنظمة العربية الأوروبية للبيئة» المزمع عقده في جنيف في يناير عام 2019، أفاد اقطاي بأنه سيشكل جسرا للتعاون والمبادرات والعمل بين رجال الأعمال الأتراك ونظرائهم الكويتيين بشكل خاص والعرب بشكل عام فضلا عن بحث فرص الاستثمار المشتركة.

وأكد أن بلاده ستبذل كل الجهود لحشد رجال الاعمال الأتراك وباقي دول العالم للمشاركة في المؤتمر الذي سيشارك فيه نحو 3 آلاف جهة وكيانات اقتصادية أجنبية للتعرف على الفرص الاستثمارية بما سيعود بالنفع على كل المشاركين.